

عمليات تهرب من ضريبة الدخل ، وغيرها من الضرائب ، وخير دليل على ذلك ان متوسط سعر دونم الارض في القطاع لم يزد عن حوالي ١٥٠ جنيها ، على الرغم من التوسع الزراعي ، وعلى الرغم من الاتجاه الواضح للاستثمارات في مجال العقارات والاراضي . ولكن هل سعر دونم الارض لم يبلغ سوى ١٥٠ جنيها فقط ؟ هكذا تقول السجلات الرسمية ، واما الواقع ، فان اتفاقات ثنائية كانت تتم بين المشتري والبائع على تسجيل سعر منخفض تهربا من الضريبة ، وهنا نتساءل : أمن الصعب ان تكتشف مثل هذه العمليات لجان تخمين تقدر القيمة الحقيقية ، وبالتالي حجم الضريبة ؟!

ان الادارة المصرية في القطاع ، وهي تستسلم لمصالح التجار والمحتكرين في قطاع غزة ، انما كانت تسيء الى مصر بمقدار اساءتها لمستقبل الوضع الاقتصادي في قطاع غزة . فقد كانت مصر ، من وجهة نظر المواطن العادي ، تتحمل مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية ، بما لهذا من اثار سياسية سلبية . وبالمقابل ، كان تردي الاوضاع الاقتصادية يلقي على كاهل مصر اعباء اقتصادية كانت هي في غنى عنها . فقد كانت مصر مضطرة لتوفير احتياجات القطاع من بعض السلع الضرورية التي لم يبادر التجار الى استيرادها ، في وقت كان تجار غزة يملأون سوق غزة وسوق مصر بالبضائع الكمالية ، واستطرادا يرفعون من ارضيتهم في البنوك الخارجية والداخلية . وبكلمة أخرى ، فان مصر كانت تدفع ثمن أرباح تجار غزة .

اضافة الى ما تقدم ، فقد كان هنالك غياب شبه كامل ، لما يمكن ان نسميه خطة تنمية اقتصادية بعيدة تراعي اعتبارات المستقبل . واكثر من ذلك فقد تأخر تنفيذ المشاريع الضرورية لقطاع غزة . اذ ، وعلى الرغم من نمو وازدهار قطاع التصدير والاستيراد ، فقد بقي ميناء غزة على حاله ، حيث كانت البواخر والمراكب ترسو في عرض البحر ، وتقوم المراكب الصغيرة بنقل البضائع من السفن الى الارصفة . هذا مع العلم ان تكاليف ميناء غزة لا تتجاوز نصف مليون جنيه .

ان الادارة المصرية ، وهي تراعي الظروف الخاصة لقطاع غزة ، وتحافظ على الكيان الاداري والاقتصادي المستقل له ، موضوعا ، كانت في خدمة حفنة من التجار المحتكرين ، وعندما اتبعت سياسة حدود الممكن ، طبقت أسوأ اشكال هذه السياسة . وعلى الرغم من التوسع الاقتصادي للقطاع ، فان التطور الذي عرفه هو انه تحول الى سوق سوداء كبيرة ، تتزايد وارداته من الويسكي بسرعة قياسية ، وكذلك وارداته من الملابس المستعملة .